

Distr.: General
1 March 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - لمحة عامة
٤	ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٦	ثالثا - الميزانية
٧	رابعا - الظروف الاقتصادية
٧	ألف - لمحة عامة
٧	باء - الزراعة
٨	جيم - الخدمات المالية
٨	دال - السياحة
٩	هاء - التشييد والإسكان
١٠	واو - المرافق العامة والاتصالات



١١	الأحوال الاجتماعية	خامسا -
١١	لمحة عامة	ألف -
١٢	العمل	باء -
١٢	التعليم والثقافة	جيم -
١٣	الصحة	دال -
١٤	الجريمة والسلامة العامة	هاء -
١٥	حقوق الإنسان	واو -
١٦	البيئة والنشاط البركاني	سادسا -
١٦	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سابعا -
١٧	مركز الإقليم مستقبلا	ثامنا -
١٧	موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٧	موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٨	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -

أولا - لمحة عامة

١ - مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكرس في دستور كل إقليم. ويمنح قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ الحق في الجنسية البريطانية لـ "مواطني الأقاليم البريطانية في ما وراء البحار".

٢ - ويقع الإقليم في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد ٤٣ كيلومترا جنوب غربي أنتيغوا و ٦٤ كيلومترا شمال غربي غوادلوب. وجزيرة مونتسيرات ذات طبيعة بركانية وجبلية للغاية، تبلغ مساحتها ١٠٣ كيلومترات مربعة، ويتسم ساحلها بالوعورة. وبالجزيرة ثلاث سلاسل جبلية، هي: سيلفر هيلز في الشمال، وستر هيلز وسوفريير هيلز في الجنوب. وتوجد بها ينابيع ساخنة، وأودية، وشواطئ ذات رمال سوداء، وشواطئ رماله بيضاء في الشمال. ونباتات مونتسيرات مدارية.

٣ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ثار بركان سوفريير هيلز، بعد أن ظل خامدا لأكثر من ٤٠٠ عام، وخلف ثورانه آثارا مدمرة، وتسبب في إجلاء وإعادة توطين نحو ٧٠ في المائة من السكان من الجزء الجنوبي من الجزيرة إلى الشمال. ولا تزال محسوسة بقوة آثار هذا الثوران وما تلاه من نشاط بركاني أقل حدة. وقد هُجرت مدينة بليموث، عاصمة مونتسيرات، في عام ١٩٩٧، في أعقاب النشاط البركاني الذي جعلها غير صالحة للسكن. وتجري حاليا إقامة مركز حضري جديد في ليتل باي في الشمال.

٤ - وبعد الانفجار البركاني المدمر الذي حدث عام ١٩٩٥ انخفض عدد سكان الإقليم، الذي كان قد بلغ أقصى مستوى له في عام ١٩٤٦ إذ كان تعدادة حينئذ يبلغ ٣٣٣ ١٤ نسمة. وغادر الجزيرة ما يقدر بـ ٨٠٠٠ شخص، بعضهم عاد إليها. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد ظل عدد سكان الجزيرة ثابتا عند ٨٨٦ ٤ نسمة تقريبا في عام ٢٠١٠ (٣ ٢٩٥ من مواطني مونتسيرات و ١ ٥٩١ من غير مواطنيها)، مقابل ١٠ ٦٣٩ في عام ١٩٩١، و ١١ ٦٠٦ في عام ١٩٨٠^(١).

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر متاحة للإطلاع العام، من بينها مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن الإطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة www.un.org/Depts/dpi/decolonization/docs.htm.

(١) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

- ٥ - وعملة مونتسيرات هي دولار شرق الكاريبي، المحددة قيمته قياسا على دولار الولايات المتحدة بواقع نحو ٢,٧٠ من دولارات شرق الكاريبي للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة. والشركاء التجاريون الرئيسيون لمونتسيرات هم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وترينيداد وتوباغو.
- ٦ - ويعرف الإقليم محليا باسم "أليواغانا" أو "أرض الدغل الشوكي"، وقد سماه مونتسيرات كريستوفر كولومبوس على اسم دير إسباني في عام ١٤٩٣. وفي عام ١٦٣٢، أصبحت الجزيرة مستعمرة بريطانية. وكان مستوطنوها الأوائل، في معظمهم، أيرلنديين. ويُذكر أن العبيد الذين كانوا يعملون في مزارع القطن والسكر قادوا في أواخر القرن الثامن عشر انتفاضات لم يكتب لها النجاح. وألغيت العبودية عام ١٨٣٤. وفي غضون ذلك، وعقب فترتين وجيزتين من الاحتلال الفرنسي، استؤنف الحكم البريطاني عام ١٧٨٣ وغدت مونتسيرات مستعمرة تابعة للتاج البريطاني عام ١٨٧١. وفي الفترة من ١٨٧١ إلى ١٩٥٨، أديرت مونتسيرات باعتبارها جزءا من المستعمرة الاتحادية لجزر ليوارد، وفي الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ أصبحت جزءا من اتحاد جزر الهند الغربية. وبعد أن حُل ذلك الاتحاد عام ١٩٦٢، اختارت مونتسيرات الاحتفاظ بمركزها كمستعمرة تابعة للتاج.

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

- ٧ - بموجب الأمر الدستوري لمونتسيرات لعام ١٩٨٩، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٠، يوجد لدى مونتسيرات حاكم يعينه التاج البريطاني، ومجلس تنفيذي، ومجلس تشريعي.
- ٨ - وتولى الحاكم الحالي لمونتسيرات، بيتر واتروارث، مهام منصبه في تموز/يوليه ٢٠٠٧ ويتوقع أن يخلفه أدريان ديريك دايفيس عند تقاعده في نيسان/أبريل ٢٠١١. ويتولى الحاكم مسؤولية الأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، والشؤون المالية الخارجية. وبموجب الدستور، يحتفظ التاج البريطاني بسلطة تخوله، بعد استشارة مجلس الملكة الخاص، سن قوانين من أجل إحلال السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.
- ٩ - ويضم المجلس التنفيذي أربعة وزراء، فضلا عن النائب العام ووزير للشؤون المالية. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس، وهو مسؤول عن الرقابة العامة والإدارة العامة للحكومة.
- ١٠ - ويتألف المجلس التشريعي من تسعة أعضاء. وتجري الانتخابات عادة في مونتسيرات كل خمس سنوات على أساس تمتع الراشدين بحق الاقتراع العام. ووفقا لما سبق الإبلاغ عنه،

فقد عقدت أحدث انتخابات للمجلس التشريعي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وبعدها شكلت حركة التغيير والازدهار حكومة برئاسة رئيس الوزراء روبين ت. ميد. ولم يفز الحزبان الآخران اللذان تنافسا على مقاعد المجلس، وهما حزب عمال مونتسيرات وحزب مونتسيرات للإصلاح، بأية مقاعد. ولم يتمكن حزب مونتسيرات الديمقراطي من العثور على مرشحين كافين للمشاركة في الانتخابات. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تم تسجيل ٣ ٥١٦ ناخبا، وتم الإدلاء بـ ٢ ٣٤٩ صوتا، فبلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٦٦,٨ في المائة. ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٤.

١١ - ويتألف القانون الساري في مونتسيرات من القانون الإنكليزي العام وما يُسن محليا من تشريعات. وتتولى تطبيق القانون محكمة ابتدائية والمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي. والمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الاستئناف) هي محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم ٢٢٣ الصادر عام ١٩٦٧ عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة بالمملكة المتحدة، التي تناوب على دوراتها القضائية الدول التسع الأعضاء في المحكمة، بما فيها مونتسيرات. واللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة هي الجهة الأخيرة التي تُرفع إليها الطعون في أحكام المحكمة العليا. وافتتحت محكمة تجارية في عام ٢٠٠٩ في جزر فرجن البريطانية، وهي تغطي الولايات القضائية لمنطقة شرق البحر الكاريبي، بما فيها مونتسيرات.

١٢ - ويرجع تاريخ بدء الجهود الرامية إلى تحديث دستور الإقليم إلى عام ٢٠٠٢ عندما تشكلت لجنة لاستعراض الدستور وهي اللجنة التي أعدت فيما بعد تقريرا دار حوله نقاش في المجلس التشريعي في عام ٢٠٠٥. وجرت إثر ذلك محادثات بين حكومة الإقليم والمملكة المتحدة أسفرت في عام ٢٠١٠ عن إصدار أمر دستوري باستطلاع آراء الجمهور، وهو ما تم خلال الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

١٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وافق المجلس التشريعي على مشروع دستور تمهيدا لعرضه على مجلس الملكة الخاص للنظر فيه، وقد وافق مجلس الملكة الخاص على المشروع في الشهر نفسه. وفي الوقت ذاته، ووفقا لما نقلته وسائل الإعلام، فقد ادعى زعيم المعارضة في الإقليم أن حكومة الإقليم الجديدة قد مررت التغييرات الدستورية على عجل عبر المجلس التشريعي دون استطلاع كاف لآراء سكان الإقليم. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد عرض الدستور الجديد على برلمان المملكة المتحدة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وتمت الموافقة عليه. وتعمل حكومة مونتسيرات حاليا على تحديث الأجزاء ذات الصلة من تشريعها حتى يتسنى دخول الدستور حيز النفاذ في وقت ما من عام ٢٠١١.

١٤ - وسيؤدي الدستور الجديد، الذي نُشر نصه بطرق مختلفة، منها الإنترنت، إلى تعزيز العلاقة مع المملكة المتحدة وسينص على الحقوق والحريات الأساسية لشعب مونتسيرات. ويتضمن الدستور الجديد تعديلات أخرى منها تغيير اللقب الوظيفي Chief Minister إلى Premier (لكلاهما بمعنى رئيس وزراء) وإنشاء لجنة استشارية وطنية لإسداء المشورة إلى حاكم الإقليم بشأن مسائل الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي واستخدام السلطات الخاصة. وستألف اللجنة من الحاكم ورئيس الوزراء ووزير آخر والنائب العام وأمين الشؤون المالية وزعيم المعارضة. ويتضمن الدستور الجديد عددا من الأحكام الجديدة التي تستهدف تحسين الجهاز التشريعي وتعزيز الفصول المتعلقة بحقوق الإنسان ومعايير الخدمة العامة.

ثالثا - الميزانية

١٥ - ما زال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على دعم الميزانية من الدولة القائمة بالإدارة وعلى مصادر أخرى. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تتضمن ميزانية الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١١ نفقات متكررة بمبلغ ٩٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي ومبلغ ٥٠ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي للأغراض الإنمائية. وواصلت حكومة الإقليم خلال عام ٢٠١٠ تنفيذ برنامج الخصخصة الذي وضعته، وأحرزت نجاحا في مجالات منها مثلا الاستعانة بمصادر خارجية في القيام بخدمات الصيانة والأمن والنظافة، ومن المتوقع إحراز نجاح مماثل في مجالات أخرى.

١٦ - وأتاحت إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ مخصصات قدرها ٥٨ مليون جنيه إسترليني لمونتسيرات لاستخدامها في تعزيز القدرة على إدارة الكوارث، والأمن والسلامة في مرافق الموانئ والمطارات، والقدرة على إنفاذ القانون وإدارة السجون، وحماية البيئة، وتنمية القطاع الخاص، وتعزيز حقوق الإنسان.

١٧ - ويدفع الأفراد المقيمون الضرائب عن دخلهم المكتسب في جميع أنحاء العالم ومن جميع المصادر. وتفرض الضرائب أيضا على الدخل الخاضع للضرائب الذي تدفعه أي شركة مسجلة أو جمعية بناء أو مجموعة من الأشخاص. وتدفع الشركات الضريبة بنسبة ٣٠ في المائة على الأرباح. وفي الوقت نفسه، لا تفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية في مونتسيرات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقعت حكومة المملكة المتحدة وحكومة مونتسيرات اتفاقا ضريبيا لتسهيل تبادل المعلومات الضريبية وتفادي ازدواج الضريبة على الدخل، ووقعت حكومة مونتسيرات اتفاقا مماثلا فيما بعد مع حكومة كل من بلجيكا وهولندا.

رابعاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٨ - وفقاً لبيان ميزانية حكومة الإقليم لعام ٢٠١٠، يقدر أن النشاط الاقتصادي لمونتسيرات قد توسع خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩ رغم المناخ الاقتصادي العالمي السيء. فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٢ في المائة مقارنة بـ ٣,٨ في المائة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٨. وجاء هذا الأداء انعكاساً للتوسع الذي شهدته معظم القطاعات، بما في ذلك الزراعة (٣٢,٥ في المائة) والتشييد (٩,٨ في المائة) والخدمات الحكومية والعقارات والإسكان، والتعدين واستغلال المحاجر، والكهرباء والمياه، والمصارف والتأمين. وشهد الأداء الاقتصادي تراجعاً في قطاع الفنادق والمطاعم (٢٥,٣ في المائة) وتجارة الجملة والتجزئة (٩,٢ في المائة)، إلى جانب النقل والصناعة التحويلية والاتصالات. وتظهر الأرقام الصادرة عن مصلحة الإحصاء في مونتسيرات أن النمو الاقتصادي في الإقليم بلغ حوالي ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩.

١٩ - وواصلت الاستثمارات والمشاريع التي يقودها القطاع العام هيمنتها على اقتصاد مونتسيرات. وفي الوقت ذاته، ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن أي استراتيجية للتنمية المستدامة يتعين أن تشمل إدخال برامج تُحدث توسعاً كبيراً في القطاع الخاص. وفضلاً عن ذلك، يتوقع أن تشهد الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ بدء انخفاض إسهام الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ إصلاحات القطاع العام ويبدأ فيه ترسُّخ مبادرات تنمية القطاع الخاص. ولا يزال الاقتصاد يعتمد على ما يقرب من ٢٠٠ منشأة تجارية خاصة. وينصب نشاط ما يزيد قليلاً على ٢٥ في المائة من الأعمال التجارية على توفير الخدمات المالية والمهنية والشخصية وغيرها من الخدمات المترتبة.

٢٠ - وقد ظل تعزيز النمو السكاني ضمن جدول أعمال حكومة الإقليم خلال عام ٢٠١٠، إذ واصلت الحكومة استعراض السياسات المتعلقة بالسكان والعمالة والهجرة، بهدف تشجيع تنمية مشاريع القطاع الخاص.

باء - الزراعة

٢١ - نتيجة للأزمة الجارية الناجمة عن الثوران البركاني، أصبحت معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مناطق محظورة أو يتعذر الوصول إليها.

٢٢ - وفي عام ٢٠٠٩، وضعت وزارة الزراعة في مونتسيرات استراتيجية وطنية لإنتاج الأغذية بوصفها إطاراً توجيهياً لإعداد سياسة للاستعاضة عن الواردات الغذائية يسترشد بها

الاستثمار الحكومي في القطاع الزراعي خلال الأعوام المقبلة. وتركز الاستراتيجية على زيادة الإنتاج في المجالات التالية: المحاصيل الزراعية وصيد الأسماك والدواجن والثروة الحيوانية. كما اتخذت حكومة الإقليم خطوات للأخذ ببرامج لتشجيع تجهيز الفواكه والخضراوات المحلية مثل المانجو والجوافة وثمر شجرة الخبز.

جيم - الخدمات المالية

٢٣ - يواصل اثنان من الكيانات التجارية، هما مصرف مونتسيرات ورويال بنك أوف كندا، فضلا عن العديد من المصارف الخارجية، العمل في مونتسيرات لتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لم تشهد السنوات القليلة الماضية أي نشاط فيما يتعلق بتأسيس مصارف جديدة.

٢٤ - ومونتسيرات عضو في البنك المركزي لشرق البحر الكاريبي، الذي يوجد مقره في جزيرة سانت كيتس المجاورة، وهو بمثابة البنك المركزي لمونتسيرات. ويقوم هذا البنك، ضمن مهام أخرى، برصد احتياطات البنوك التجارية. ومونتسيرات جزء من سوق الأوراق المالية لشرق الكاريبي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، وهي الهيئة التي ترصد أنشطة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في المنطقة.

دال - السياحة

٢٥ - لا تزال إعادة تطوير صناعة السياحة تمثل أولوية بالنسبة لحكومة الإقليم. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فإن الرقم الخاص بوصول الزائرين إلى مونتسيرات المسجل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ كان أقل بنسبة ١٤ في المائة مما كان عليه في الفترة المماثلة من عام ٢٠٠٨. وكان للتراجع الذي شهدته الأسواق السياحية الكبرى تأثيره السلبي أيضا على مونتسيرات. فقد انخفض وصول السياح بنسبة ١٤ في المائة، غير أن وصول زوار اليوم الواحد شهد ارتفاعا بنسبة ٦ في المائة. ويتوقع أن تساعد حكومة الإقليم الرامية إلى وضع برنامج للجولات السياحية التي تستغرق يوما واحدا وربط خط عبارات الإقليم ربطا مباشرا بالبواخر السياحية الراسية في أنتيغوا، في دعم قطاع زيارات اليوم الواحد. مما يعود بالنفع على سيارات الأجرة والمرشدين السياحيين و منافذ البيع بالتجزئة في مونتسيرات.

٢٦ - وفي الوقت ذاته، تظهر الأرقام التي أصدرتها مؤخرا مصلحة الإحصاء التابعة لحكومة الإقليم حدوث نمو قوي جدا في وصول السائحين إلى مونتسيرات في النصف الأول من عام ٢٠١٠. ففي تلك الفترة، وصل إلى الإقليم ما مجموعه ٨٦٣ ٤ زائراً. (أي بزيادة

تقرب من ٢٢ في المائة). ويتألف هذا الرقم من ١٤١ ٣ زائرا قدموا للمبيت ليلة واحدة و ١٠٢٩ زائرا لإمضاء النهار فقط و ٦٩٣ من ركاب البواخر السياحية.

٢٧ - وحاولت مونتسيرات في السنوات الأخيرة تحويل النشاط البركاني فيها إلى ميزة، مستخدمة في ذلك سبلا من بينها تشجيع السياحة. فقد أوجد ثوران بركان سوفريير هيلز متزها طبيعيا نشأ بطريق الصدفة تحت الماء على امتداد خط ساحلي يبلغ طوله ١٣ ميلا. وكان من نتيجة ذلك أن أتيحت للحياة البحرية فرصة التعافي من مضار التدخل البشري وأصبحت الجزيرة مهيأة بشكل مثالي لاحتضان حياة بحرية كثيفة ومتنوعة.

٢٨ - وجرى تشغيل خط عبارات بين أنتيغوا ومونتسيرات في الموسم الشتوي لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ حيث تكون الزيارات السياحية في أوجها خلال هذه الأشهر. كما شهد جانب كبير من عام ٢٠١٠ تسيير خط عبارات جديد بدوام كامل بالاشتراك بين حكومتي مونتسيرات وأنتيغوا وبربودا. وترتبط مونتسيرات بأنتيغوا وسانت مارتين عبر خدمات للرحلات الجوية المنتظمة والمستأجرة.

هاء - التشييد والإسكان

٢٩ - خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، زاد نشاط التشييد بنسبة ٩,٨ في المائة. ويرجع هذا المعدل الإيجابي للنمو إلى أعمال التشييد في القطاع العام المرتبطة بجهود التشييد التي تقوم بها حكومة الإقليم. وقد تزايدت أيضا أعمال التشييد في القطاع الخاص التي تركز بصفة رئيسية على المباني السكنية والتجارية. ويتوقع أن تؤدي مخصصات وزارة الاتصال والأشغال للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ والبالغة ١٣,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي تقريبا، دورا رئيسيا في البرنامج العام لتطوير البنية التحتية في الإقليم.

٣٠ - وقد اكتمل خلال عام ٢٠١٠ إنجاز مشروعين من مشاريع القطاع العام، وهما مشروع إنشاء مساكن في لوك أوت والسوق العامة، التي تشكل جزءا من مشروع التطوير العمراني في ليتل باي. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، يوفر مركز ليتل باي تاون سنتر الهياكل الأساسية لتشجيع القطاع الخاص على القيام بمزيد من أعمال التطوير في المنطقة. وإتاحة المزيد من الأراضي لإقامة مساكن فاخرة وفيلات، خصصت حكومة الإقليم مبلغا إضافيا قدره ٤,٥ ملايين دولار من دولارات شرق الكاريبي للبنية التحتية في ناحية تل دافي وحول دوغار هيل، خلف المركز الثقافي للإقليم.

٣١ - ولا يزال هناك قصور في توفير مساكن لمن فقدوا منازلهم أو لمن لا يستطيعون الإقامة في المساكن التي تم إخلؤها في بليموث والأماكن المحيطة بها. وأنشأت حكومة الإقليم برنامجا

لإغلاق مساكن الإيواء العمومية والوحدات الأسرية الخشبية المؤقتة التي أقيمت بسبب البركان وذلك بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي عام ٢٠٠٩، أتاح تشييد وتسكين مجمع سوينيز للشقق السكنية المزود بمشرفين في لوك أوت إلى جانب تشييد وتسكين ثلاثة مساكن مكونة من طابقين، الفرصة لإعادة تسكين ٢٥ شخصا في مساكن دائمة لائقة. كما قررت حكومة الإقليم تنفيذ مشروع للإسكان بتكلفة ١٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، بينما اكتسب البرنامج المعنون "تملك البيت حافز للجميع"، الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٩، قدرا من الزخم.

واو - المرافق العامة والاتصالات

٣٢ - شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة هي المسؤولة عن توزيع المياه والكهرباء في جميع أنحاء الجزء المأهول من الإقليم. ويحصل جميع السكان على حاجتهم من إمدادات المياه الوفيرة الجيدة الصالحة للشرب كما أن نحو ٩٨ في المائة من السكان موصولون بشبكة المياه. ويقوم قسم المياه في شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة بجلب المياه من الينابيع التي تقع في أعالي الجبال، ثم يعالجها معالجة طفيفة، ثم يخزنها ويوزعها على عملاء الشركة بواسطة شبكتها المؤلفة من الأنابيب والخزانات. والشركة مسؤولة أيضا عن معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك أوت ودافي هيل.

٣٣ - وواصلت حكومة الإقليم قيادة العمل في إعداد سياسة وطنية للطاقة تحظى بدعم واسع النطاق في الوقت الذي استمر فيه إنتاج الكهرباء من مولدات ديزيل عالية السرعة محملة في حاويات وتفتقر إلى الكفاءة. ويجري حاليا إعداد مشروع لإنشاء محطة للطاقة بتكلفة تقدر بـ ٢١ مليون من دولارات شرق الكاريبي.

٣٤ - وفي ما يتعلق بقطاع الاتصالات، وفي إطار الجهود المبذولة لتحرير هذا القطاع، عقدت حكومة الإقليم اجتماعات مع شركة البرق واللاسلكي التي تقدم خدمات تعمل في مجال الهاتف الأرضي والإنترنت والهاتف المحمول وخدمات ترفيهية (LIME) وتلقت عروضاً ومقترحات من مقدمي خدمات آخرين في هذا المجال، بما في ذلك شركة ديجيسل. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن شركة ديجيسل مستعدة لتقديم مقترحات بتوفير خدمات الهاتف المحمول إلى الجزيرة.

٣٥ - ووفقا لما أبلغ عنه سابقا، يستخدم البريد الإلكتروني على نطاق واسع، كما بدأ العمل بخطوط الاشتراك الرقمية. ويجري الحفاظ على خدمة بريدية منتظمة بين مونتسيرات وجميع البلدان. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، سيجري دمج محطة إذاعة مونتسيرات ووحدة الإعلام الحكومية ضمن وكالة مستقلة في مكتب رئيس الوزراء، هي الهيئة الإعلامية

لمونتسيرات. ويتوقع أن تتولى تلك الهيئة قيادة العمل في وضع برنامج إلكتروني لمونتسيرات يستهدف الوصول إلى أهالي مونتسيرات في الشتات.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٦ - كان لأزمة الثوران البركاني أثر عميق على الهياكل الاجتماعية ونظم الدعم التقليدية إذ أدت إلى تشتت العديد من الأسر وتفكك المجتمعات المحلية وانتقال العديد من الأشخاص للعيش في مناطق مختلفة من العالم. وقد خضع نظام الضمان الاجتماعي في مونتسيرات للإصلاح من أجل تحقيق الاستدامة على المدى الطويل. وتضمنت التغييرات المتوقعة رفع سن التقاعد، وتعديل معدلات تراكم الاستحقاقات على المدينين القصير والطويل، وإعادة هيكلة مختلف الاستحقاقات بما يتلاءم والظروف المحلية. وتواصلت تلك العملية في عام ٢٠١٠ بوسائل منها موازنة السياسات ذات الصلة في المنطقة.

٣٧ - ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، بلغت النفقات المقدرة للمدفوعات الإلزامية للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، بما في ذلك إعادة سداد القروض، والمعاشات التقاعدية، والضمان الاجتماعي، والمستردات الضريبية، ما يقرب من ١٢ مليون من دولارات شرق الكاريبي. ولن يكون هناك مساس بالسياسات والبرامج الموضوعية لصالح الفقراء والمستضعفين، سعيا إلى ترشيد الخدمات العامة نظرا لكون الحكومة ملتزمة بصون كرامتهم ومكانتهم في المجتمع. فعلى سبيل المثال، غطت المساعدات المالية المقدمة في إطار الرعاية الاجتماعية ما يقرب من ٢٧٠ أسرة معيشية أو نحو ٣١٠ أفراد. كما حصلت ٩٤ أسرة معيشية على مساعدة في تحمل تكاليف الإيجارات وحصل ١٣ طفلا على إعانات للمساعدة في تحمل نفقات رعاية الأسر الحاضنة. وما زالت خدمات الرعاية الاجتماعية لحكومة الإقليم تركز على تلبية حاجات أكثر الأشخاص ضعفاً، بمن فيهم المسنون والمعاقون ذهنياً والمعاقون جسدياً والأطفال والأسر المعيشية المنخفضة الدخل. وتشمل خدمات الرعاية الاجتماعية في مونتسيرات مساعدة مالية شهرية، ومساعدة لدفع الإيجار، ومساعدة لمرة واحدة لتحمل نفقات الطعام والوجبات، واللوازم المدرسية، والكهرباء والمياه وما إليها، والأجهزة المنزلية الأساسية، وتكاليف الدفن. وتستند جميع حالات تقديم المساعدة في إطار الرعاية الاجتماعية إلى "التحقق من الدخل" لتحديد الحالة المالية للفرد أو الأسرة المعيشية، وما إذ كانا مؤهلين للحصول على المساعدة.

باء - العمل

٣٨ - وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يبلغ عدد السكان العاملين في مونتسيرات نحو ٢ ٥٠٠ نسمة، يشملون حوالي ٤٠ في المائة من المواطنين. وتحافظ مونتسيرات على مناخ إيجابي في علاقات العمل، حيث تبذل قصارى الجهود لكفالة عمل العمال والنقابات والموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة جنباً إلى جنب تحقيقاً للأهداف الإنمائية الوطنية. ويحكم علاقات العمل قانون العمل (المنقح في عام ٢٠٠٢) الذي توفر إدارة العمل في إطاره خدمات الوساطة والتوفيق، وتضطلع محكمة العمل بتسوية المنازعات. وجرى في عام ٢٠١٠ الاحتفال بالأسبوع السنوي الخامس للعامل في مونتسيرات. وشمل الاحتفال حلقات عمل بشأن السلامة المهنية ومناقشات إذاعية بشأن فرص الاستثمار المتاحة للعمال.

٣٩ - وتواصل حكومة الإقليم معالجة مسألة النقص في اليد العاملة الماهرة بمنح الحوافز لمواطني مونتسيرات العائدين وتصاريح العمل لغير المواطنين. ويخضع منح تصاريح العمل لقانون المهجرة لعام ٢٠٠٢. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، واصلت حكومة الإقليم في عام ٢٠١٠ تسهيل التوظيف النشط لليد العاملة الماهرة، سواء من الفنيين أو غير ذلك، من أجل تلبية الطلب.

جيم - التعليم والثقافة

٤٠ - تتولى إدارة التعليم في مونتسيرات مسؤولية وضع وتوفير البرامج التعليمية وبرامج التدريب الرامية إلى تمكين المواطنين من اكتساب المهارات التي يمكن أن تسهم إيجابياً في مستقبل الإقليم. ويبلغ المخصص للإنفاق على التعليم في ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ ما يقدر بنحو ٨ ملايين من دولارات شرق الكاريبي.

٤١ - ولدى مونتسيرات بنية تحتية وخدمات تعليمية تتيح إمكانية الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم الابتدائي والثانوي. ويستند النظام التعليمي في مونتسيرات بوجه عام إلى النظام البريطاني. وتنقسم إدارة التعليم إلى عدة قطاعات تنظيمية متخصصة هي: التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم في مرحلة ما بعد الثانوي، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وإعداد المعلمين، وخدمات دعم التعليم. وتوجد عدة مرافق حكومية للرعاية النهارية ودور حضانة، ومرفق للرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة مملوك للقطاع الخاص. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، توجد مدرستان خاصتان من المدارس الابتدائية الأربع. والمدرسة الثانوية التي تملكها الحكومة في مونتسيرات هي المدرسة الثانوية الوحيدة في الإقليم.

٤٢ - وتقدم كلية مونتسيرات المتوسطة في سالم البرامج الدراسية للصف السادس الثانوي، ودراسة التمريض، وبعض الدورات الدراسية الخاصة بالمهارات التقنية. وخلال عام ٢٠١٠، واصلت الكلية تطوير وتعزيز برنامجها للتدريب التقني والمهني. وتحتفظ جامعة جزر الهند الغربية بقسم خارجي تابع لها بجوار الكلية المتوسطة. وبإمكان خريجي الكلية الالتحاق بتلك الجامعة للحصول على درجات علمية مختلفة عن طريق الدراسة من بعد.

٤٣ - ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، فقد انتهت مدرسة برادس الابتدائية في عام ٢٠١٠ من تشييد مبنى جديد للمدرسة يتألف من طابقين بتمويل من الصندوق الاستثماري للاحتياجات الأساسية التابع لمصرف التنمية الكاريبي. كما يجري الآن وضع الخطط لتوسيع مدرسة لوك أوت الابتدائية. وتلقت وزارة التعليم أكثر من ألف كتاب من كتب القراءة للمدارس الابتدائية من مركز الامتياز الكاريبي لإعداد المعلمين، التابع لمعهد التربية بجامعة جزر الهند الغربية، والذي يتخذ من جامايكا مقراً له.

٤٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نظمت مونتسيرات المهرجان السنوي الثاني لمحو الأمية، المسمى مهرجان أليواغانا للكلمة، والذي كان موضوعه "اكتشاف عوالم جديدة عن طريق الكلمات"، وقد ضم المهرجان كتاباً وقراء من منطقة البحر الكاريبي وشمال أمريكا والمملكة المتحدة وأستراليا.

دال - الصحة

٤٥ - تتولى إدارة الشؤون الصحية في مونتسيرات مسؤولية توفير خدمات الصحة الأولية والثانوية، إلى جانب إسدائها المشورة لحكومة الإقليم في ما يتصل بالسياسات العامة في مجال الصحة. وتشير التقديرات إلى أن العمر المتوقع في الإقليم يبلغ ٧٣ سنة. ومن الممكن لمن يعانون من الربو أو غيره من المشاكل التنفسية أن يتأثروا بالغبار الذي ينقله الهواء وبالرماد البركاني والغازات.

٤٦ - ويبلغ ما جرى تخصيصه في الميزانية لنفقات إدارة الشؤون الصحية في عام ٢٠١٠ ما يقرب من ١٦ مليون من دولارات شرق الكاريبي، وذلك لتقديم المساعدة الطبية في الجزيرة وخارجها للأشخاص المحتاجين، ومنهم الرائب، وهي تغطي مجالات مثل الرعاية الطبية العامة، والطب الجراحي، والفحوص التشخيصية، والرعاية الخاصة بالعين والأذن، وتوفير الأدوية. واستمرت حكومة الإقليم في توفير خدمات مجانية في حالات الطوارئ المتصلة بطب الأسنان للأطفال في سن الدراسة والمسنين والحوامل والموظفين الحكوميين. وفي الوقت ذاته، ظلت تواجه الإقليم صعوبات في توفير الخدمات الصحية التخصصية لأسباب تعود بشكل رئيسي إلى ضخامة تكاليف توفير هذه الخدمات. إلا أن حكومة الإقليم تمكنت

من الاستمرار في برنامج لتوفير خدمات طبيب عيون زائر وطبيب أمراض نفسية زائر ووضعت خطة للاستفادة من أخصائيين زائرين في عام ٢٠١٠ في تخصصات منها طب الجهاز البولي وطب الجهاز الهضمي وطب القلب والتوليد وطب النساء.

٤٧ - وتوجد في مونتسيرات مرافق صحية تشمل مستشفى غليندون في سانت جونز في الشمال، الذي يضم ٣٠ سريراً، ويستطيع العناية بجميع الأمور الصحية الروتينية، وتوفير التصوير بالأشعة السينية، وأداء العمليات الجراحية البسيطة، كما توجد فيه عدة عيادات للرعاية الصحية الأولية. وقد يلزم أن يسافر أي شخص يحتاج إلى علاج طبي تخصصي إلى جزيرة مجاورة. وهناك ترتيبات من أجل الإجلاء الطبي إلى أنتيغوا وغوادلوب في حالات الطوارئ. ولا توجد عيادات خاصة لطب الأسنان في الجزيرة، ولكن الجميع بإمكانهم ارتياد عيادة حكومية تقدم هذه الخدمة مساءً وفي عطلة نهاية الأسبوع.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٤٨ - في عام ٢٠١٠، خصصت حكومة الإقليم نحو ٩ من ملايين دولارات شرق الكاريبي لتمويل الخدمات القضائية وخدمات الأمن الداخلي (الشرطة، والخدمات القانونية، والقضاء، والمحكمة العليا). ويجري التعامل مع الأفعال الإجرامية بموجب قانون العقوبات الخاص بمونتسيرات، الذي نُقح في عام ٢٠٠٢. وبموجب قانون الإفراج المشروط عن السجناء لعام ٢٠٠٤، يستعرض مجلس معني بالإفراج المشروط حالات السجناء المرشحين لإطلاق سراحهم في المجتمع بترخيص، ويقدم توصياته إلى الحاكم في هذا الصدد.

٤٩ - وحُصص في الميزانية للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ مبلغ ٦,٨ ملايين من دولارات شرق الكاريبي تقريبا لقوة شرطة مونتسيرات الملكية المؤلفة مما يناهز ٨٠ فردا من أفراد الشرطة والتي لديها مقر لقيادة الشرطة يعمل على الوجه الأكمل في مجمع المقر الحكومي الكائن في بريدز، وذلك فضلا عن مركزي شرطة فرعيين ووحدة بحرية. وتركز قوة شرطة مونتسيرات الملكية، في إطار استراتيجية تمتد خمس سنوات، على حفظ الأمن والنظام في الأحياء، وضبط الأمن بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية، والحد من الجريمة والحيلولة دون وقوعها، والشراكة في نظام العدالة الجنائية.

٥٠ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد ظل ازدياد جرائم الشباب وانعدام الانضباط يثيران القلق في السنوات الأخيرة وهو ما جرى التصدي له من خلال إنشاء إدارة لمعالجة قضايا الشباب تابعة لحكومة الإقليم ووضع استراتيجيات محددة على مستوى الإدارات المختلفة. وشهد عام ٢٠١٠ نقصان جرائم الاستيلاء، ولا سيما السطو على المنازل، وهو ما يدل على أن الجهود التي تبذلها إدارة شؤون الشباب تلاقي بعض النجاح.

وفي الوقت ذاته، لا تتوافر لتطوير الإمكانيات في مجال الطب الشرعي إلا فرصة محدودة وهو أمر يعتمد على تحليل مكلف يتم خارج الإقليم.

٥١ - وإثر بلاغ كاذب عن وجود قنبلة في أذار/مارس ٢٠١٠، تشكلت لجنة تتألف من ممثلين من قوة شرطة مونتسيرات الملكية ومصلحة الإطفاء، وإدارة الموارد البشرية، ومكتب رئيس الوزراء، ووكالة تنسيق إدارة الكوارث، للنظر في خطط حكومة الإقليم لإخلاء المقر وتأمينه في حال وقوع طارئ أمني.

واو - حقوق الإنسان

٥٢ - يتضمن مشروع الدستور نصا يتصل بالحقوق والحريات الأساسية للفرد. وتشارك مونتسيرات في الصكوك الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لا يوجد تمييز بسبب الجنس عملا بالمادتين ٢ و ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٥٣ - وفي عام ٢٠٠٨، وقعت حكومة الإقليم على خطة عمل البرنامج القطري لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، التي تسعى إلى تعزيز الاتفاق والتعاون المتبادلين في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي عام ٢٠١٠، شارك مندوبون من مونتسيرات إلى جانب وفود أخرى في حلقة عمل استضافتها حكومة أنغيلا. وبحث المشاركون أثناء حلقة العمل سبل الإسراع بعملية مد مظلة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتشمل أقاليم تلك الوفود. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ستنتظر حكومة الإقليم قريبا في الخيارات المتاحة للوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بالميل الجنسي.

٥٤ - وتساعد لجنة حقوق الإنسان في الإقليم، التي أنشأها المجلس التنفيذي، في وفاء حكومة الإقليم بمسؤولياتها عن تلبية متطلبات الإبلاغ التي تقضي بها شتى الاتفاقيات الدولية، وترصد تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة، وتسدي المشورة إلى الحكومة في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان.

سادسا - البيئة والنشاط البركاني

٥٥ - عقب ثوران بركان سوفريير هيلز في عام ١٩٩٥ بعد قرون من الخمود، جرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، تقسيم الإقليم لإنشاء منطقة محظورة تتألف من ثلثي الجزيرة تقريبا الواقعين في الجنوب. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، حدث ثوران كبير في شباط/فبراير ٢٠١٠ تلتها فترة هدوء استمرت حتى نهاية العام. ويحتوي الموقع الشبكي لمركز بركان مونتسيرات على معلومات عن مستويات الخطورة وخريطة لمختلف المناطق.

٥٦ - وفيما يتعلق بالمسائل البيئية الأخرى، فقد وضع الإقليم خلال عام ٢٠١٠ بروتوكولا لبحوث التنوع البيولوجي في الإقليم؛ وواصل برنامج الطويل الأجل لرصد النباتات وطيور الغابات والزواحف والبرمائيات؛ وشرع في وضع استراتيجية للتكيف مع تغير المناخ وبرنامج لتنوير الجمهور وتوعيته؛ وحدد توزيع أنواع بيولوجية متغلغلة رئيسية ومدى تواجدها من أجل وضع استراتيجيات للتعامل معها. كما تكبد الإقليم أضرارا بسبب إعصار إيرل أثناء موسم أعاصير عام ٢٠١٠؛ وجرفت الفيضانات والانهيالات الأرضية الناجمة عن ٢٠ بوصة من مياه الأمطار التي انهمرت على مدى ٢٤ ساعة، عددا من الجسور والمجاري السفلية.

٥٧ - وظلت وكالة تنسيق إدارة الكوارث، التي مُولت في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ بمبلغ ٤,٩ ملايين من دولارات شرق الكاريبي، توفر على مدى عدة سنوات استجابة شاملة في مجال التأهب للكوارث والتخفيف من آثارها، وتنفيذ برامج للتعافي منها في مونتسيرات. وقامت حكومة الإقليم في عام ٢٠١٠ بدراسة هيكل تلك الوكالة ومهامها لزيادة تبسيطها وجعلها أكثر كفاءة وفعالية وللمساعدة في جعل الأهداف الاستراتيجية لإدارة الكوارث جزءا لا يتجزأ من التنمية الإقليمية.

سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٨ - مونتسيرات عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي هيئتها الفرعية. ويتلقى الإقليم بعض الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٩ - ومونتسيرات عضو مؤسس في كل من الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المؤسسات المرتبطة بكلتا المنظمتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي، والبنك المركزي لشرق الكاريبي. ووفقا لما نقلته وسائل الإعلام، لا تزال مونتسيرات وهي الإقليم الوحيد من أعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي

الذي لا يتمتع بالحكم الذاتي، تنتظر كلمة من الدولة القائمة بالإدارة بشأن مشاركتها في الاتحاد الاقتصادي لتلك المنظمة الذي نشأ في عام ٢٠١٠.

٦٠ - وباعتبار مونتسيرات إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي تابعاً للمملكة المتحدة، فإنها منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي ولكنها ليست جزءاً منه. ووفقاً للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، فإن مونتسيرات تنظر حالياً في الانضمام إلى اتفاق الشراكة الاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي، وهو اتفاق تجاري تم التوصل إليه عن طريق التفاوض بين الجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي.

ثامنا - مركز الإقليم مستقبلاً

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦١ - يتضمن الفرع الثاني أعلاه توضيحاً لموقف حكومة مونتسيرات بشأن الإصلاح الدستوري.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٢ - ترد معلومات عن الموقف العام للمملكة المتحدة في تقرير الأمين العام المعنون "العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار" (A/65/330، المرفق الأول). وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أدلت المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

٦٣ - ووفقاً لمحضر جلسة اللجنة الرابعة (A/C.4/65/SR.2)، أكد ممثل المملكة المتحدة، موقف الحكومة الثابت من أن علاقتها مع أقاليمها فيما وراء البحار هي علاقة عصرية تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يود الإبقاء على ارتباطه بالمملكة المتحدة أم لا. ورغم اختلاف الحالة في كل إقليم وتحقيق بعض الأقاليم مراحل إنمائية أكثر تقدماً مما حققته أقاليم أخرى، فإن المملكة المتحدة ستواصل العمل مع جميع الأقاليم، حسب الاقتضاء، في مجالات من قبيل الحكم الرشيد والتنمية السياسية والاقتصادية والشفافية وتعزيز الأمن وزيادة المناعة إزاء الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية.

٦٤ - ومضى المتكلم يقول إن العلاقة بين إقليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة مكرسة في دستور كل إقليم. وقد أسفرت عملية استعراض الدستور التي جرت مؤخراً مع عدد من الأقاليم عن إدخال نصوص محدثة إلى دساتير قائمة، مثل النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان والإدارة الرشيدة وأدوار كل من حكام الأقاليم والساسة المنتخبين محلياً.

٦٥ - كما كانت الإدارة الرشيدة موضوعاً محورياً في جميع المحادثات الدستورية التي جرت مع الأقاليم. وليس لدى حكومة المملكة المتحدة أي رغبة في إدارة كل صغيرة وكبيرة في شؤون أقاليمها فيما وراء البحار وهي ملتزمة بالسماح لكل إقليم بإدارة شؤونه إلى أقصى درجة ممكنة. ولكن ذلك يستتبع مسؤوليات على كل إقليم. وعندما تشعر المملكة المتحدة أن إقليمها ما يقصر في الوفاء بالتزاماته الدولية أو أن تطورات في إقليم ما تثير شواغل أخرى، فلن تتردد حكومة المملكة المتحدة في إثارة هذا الأمر مع حكومة الإقليم وفي التدخل عند اللزوم.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٦ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرارين ١١٥/٦٥ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المحال إلى الجمعية العامة (A/65/23) وبناء على نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقاً. ويتعلق الجزء السابع من القرار ١١٥/٦٥ بـ بمونتسيرات. وبموجب فقرات منطوق القرار في ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

- ١ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته حكومة الإقليم والدولة القائمة بالإدارة نحو احتتام المفاوضات المتعلقة بإصلاح دستور الإقليم، وترحب بعملية التشاور العام التي يجري الإضطلاع بها؛
- ٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم عن طريق تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وهيب في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛
- ٣ - **هيب** بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني.